

قراءة تحليلية، للحرب اللبنانية وتدايحاتها الطائفية السياسية والتدخل الخارجي أفشلاً قيام الدولة المستقرة والقوية (1)

عبد الرؤوف سئو
أستاذ في الجامعة اللبنانية

لا تزال حرب لبنان تشكل حتى اليوم مادة للنقاش الاكاديمي. وفي الذكرى الثالثة والثلاثين لاندلاعها، أصدر الدكتور عبد الرؤوف سنو كتاباً من مجلدين يتناولان هذه المرحلة من تاريخ لبنان بمسبباتها وممهداتها وتطوراتها وخواتمها، شملت السياسة والعسكرة والاقتصاد والمجتمع والثقافة ودور المجتمع المدني. ويعطي الكتاب حيزاً لعصر الميليشيات ودورها في هدم بنية الدولة اللبنانية واقتصادها وتقويض مجتمعها وإفساد الحياة العامة، فضلاً عن التدخلات الخارجية...

وهنا نقتطف بعض نقاط استنتاجاته العامة.

إن حالة التعايش الطائفي في لبنان منذ القرن التاسع عشر، مروراً بتأسيس "دولة لبنان الكبير" وعهد الاستقلال، وصولاً الى الحرب التي اندلعت بين عامي 1975 و 1990 قد راوحت ما بين حدي النزاع والوفاق، وإن ديمقراطية لبنان التوافقية لم تنقل لبنان الى حالة "عيش مشترك" أو "عيش واحد" حقيقيين، أو تشكل صمام أمان في وجه انزلاق المجتمع اللبناني الى حالة النزاع.

وهذا يعود الى استمرار النظام الطائفي السياسي على حاله، وبقاء الثقافة والهوية محددين للصراع الطائفي، وعدم حصول اندماج مجتمعي حقيقي يصهر اللبنانيين، وأخيراً خضوع لبنان لتجاذبات الجغرافيا السياسية والصراع العربي - الاسرائيلي - وبدلاً من أن يؤدي إرساء "العيش المشترك" الجديد وفق "اتفاق الطائف"، والدستور اللبناني المعدل، الى تسوية بين المطالب المتعددة والمتناقضة للطوائف اللبنانية، وإنهاء عقدة الخوف عند المسيحيين، وعقدة الغبن عند المسلمين، وإقامة علاقات اجتماعية وسياسية بين الفريقين على أساس من التوازن العادل، أدى الإحباط، نتيجة المحق وغير المحق، وانتقاله من طائفة الى أخرى، كلما عجزت هذه أو تلك عن تحقيق مصالحها، الى بقاء الهواجس المعلنة والخفية، بحيث باتت ثقافة الخوف والتخويف تفعل فعلها في العلاقات الاجتماعية والسياسية بين الطوائف، وحتى الاقتصادية. فمنع كل هذا عملية تحول لبنان الى دولة حديثة، وفق ما كان يطمح إليه معظم اللبنانيين.

بناء على ما سبق، طرحت حرب لبنان بين عامي 1975 و 1990 إشكاليتين رئيسيتين: الأولى، تحول لبنان الى دولة حديثة في ظل نظام تتنازع فيه الطوائف على السلطة وعلى المناصب والإنماء المتوازن وتختلف على هويته. أما الثانية، فكانت إعادة بناء الدولة اللبنانية ومؤسساتها على أساس

دولة سيادية تصنع قرارها بنفسها، في ظل قوى سياسية وميليشياوية وقوى خارجية استولت علي هذا القرار وقوّضت أسس قيام الدولة.

إن إقامة المؤسسات الديمقراطية وتساوي المواطنين في الحقوق والواجبات بعيداً عن الطائفية والمحسوبية والمحاباة، وفي المقابل توافقهم على هوية وطنية تؤدي الى لحمة مجتمعية، هي إحدى أهم سمات الدولة الحديثة. وبسبب النظام الطائفي السياسي الذي ارتضاه اللبنانيون، والحالة الطائفية المجتمعية، ما كان بإمكان لبنان أن يتحول الى دولة حديثة. قبل الحرب وخلالها، تحدثت كل القوى السياسية والحزبية في خطاباتها وأدبياتها السياسية عن أهدافها في التغيير والإصلاح وبناء الدولة الحديثة، حتى أن الدستور اللبناني نفسه اعتبر الطائفية حالة مؤقتة، لكن تغييراً في هذا الاتجاه لم يتحقق على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. فبقي الدين هو المجدد الأساسي لبنية النظام وعلاقة الطوائف والمناطق بالدولة ومؤسساتها بعضها ببعض، فيما لم تتحول الأحزاب السياسية الى قوى تغييرية، بعدما جعلت من العائلية والعشائرية والطائفية والمذهبية أسساً ومنطلقات لممارساتها. من هنا، بدت مقولة "العيش المشترك" أكذوبة مناقضة للواقع الحقيقي والممارسة. صحيح أن الجميع نعوا التسوية الطائفية التي تمثلت بـ "الميثاق الوطني" بُعيد اندلاع الحرب، لكن أحداً لم يقدم بديلاً منها، أو سعى لإصلاح النظام في اتجاه انشاء دولة حديثة، حتى "اتفاق الطائف" نفسه. فقد حافظ هذا الاتفاق على النظام الطائفي، على أمل في أن تتمكن المؤسسات والفعاليات السياسية اللبنانية من إلغاء الطائفية السياسية اللبنانية من إلغاء الطائفية السياسية في المستقبل. لقد كانت الثني والتوازنات الطائفية والمصالح الطائفية في المرصاد لأية عملية تنقل لبنان الى أي شكل من أشكال الدولة الحديثة. ففي ظل الخلاف على الهوية، وفي ضوء الطائفية المستشرية في النظام والمجتمع اللبنانيين، والحذر المتبادل بين الطوائف، وغياب ثقافة الديمقراطية والاعتراف بالآخر، كان من الصعب إقامة نظام غير طائفي يرتضى به الجميع ويعبر عنهم ويجدون أنفسهم فيه. فكانت أولى خطوات الانتقال الى الدولة الحديثة تتطلب توافقاً مسيحياً - إسلامياً وعدم تضارب استراتيجيتين اثنتين مزمنتين هما:

1 - اصرار المسيحيين على الإبقاء على النظام الطائفي السياسي خشية أن تلتهمهم الأكثرية العددية الإسلامية، هوية وسياسة وثقافة، وطرحهم العلمنة المجتمعية لترهيب المسلمين لمنعهم من المطالبة بإلغاء الطائفية السياسية، وصولاً الى التقسيم وإقامة كانتون مسيحي في حال تعذر الإبقاء على النظام القديم.

2 - مساعي المسلمين لنزع ما يمكن من امتيازات المسيحيين تارة، أو إقامة نظام يستند الى ديمقراطية الأكثرية تارة أخرى، ما يحقق لهم الإمساك بمفاصل الحكم والسلطة، تشحنهم في ذلك تجربتهم مع شركائهم في الوطن، وهوية عربية تشدهم الى خارج حدوده، ونظام اسلامي يحثون إليه.

وفي ضوء ذلك ، لم تجد طروحات قوى اليسار في العلمنة الشاملة وإقامة الدولة الحديثة أرضية حقيقية ترتكز عليها لدى الطائفتين المسيحية والإسلامية، بسبب تجدر الطائفية في المجتمع اللبناني، وفوق كل شيء خصوصيات الطوائف وعلاقاتها في ما بينها وتعدديتها الثقافية ونظرتها الى المحيط الجغرافي والثقافي والقومي. يضاف الى ذلك، عدم قدرة اللبنانيين على إيجاد توازن بين ما يرغبون وما يستطيعون تحقيقه. من هنا، بقي النظام الطائفي على حاله قبل الحرب وخلالها وبعدها، وبقي اللبنانيون يتطلعون الى "سراب"، هو الدولة الحديثة.

إن سلب الدولة سيادتها على شعبها وعلى أراضيها من قبل الأحزاب والميليشيات وقوى الأمر الواقع التي أفرزها النظام الطائفي السياسي، جعل من المستحيل على الدولة اللبنانية الادعاء أنها تصنع قرارها بنفسها. صحيح أن المرء يستطيع أن يلاحظ ضعف صناعة القرار اللبناني نتيجة تضعف "الديمقراطية التوافقية" بشكل واضح منذ أواخر الستينات، إلا أنه مع اندلاع الحرب، صادرت القوى الحزبية والميليشياوية مهام الدولة الهشة العاجزة عن الإمساك بمجتمعها وقواه السياسية، وما لبثت أن أصبحت منذ عام 1983 شريكاً للقوى السياسية التقليدية في توجيه دفة الحكم، وفي الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ عام 1984، مما أدى إلى حصول تشابك بين مصالح هذه الميليشيات وبين النظام الطائفي السياسي، الذي كان سبباً أساسياً في اندلاع الحرب. فلم يعد هذا النظام وحده هو الذي يعيق بناء الدولة اللبنانية الحديثة، أو في أقل تقدير استعادة الدولة اللبنانية سيادتها وسلطتها السابقة على الحزب، بل تضافرت جهود الميليشيات والأحزاب في منع حدوث ذلك. إن وجود دولة ضعيفة مسلوقة الإرادة شكل هدفاً استراتيجياً للميليشيات للسيطرة على مرافقتها وإيراداتها، والهيمنة على مجتمعها.

إن أسطح دليل على مقولتنا هذه، هو تمكن القوى المسيطرة على الأرض من تعطيل "اتفاق 17 آيار 1983"، وفي استبعاد الدولة عام 1985 عن المفاوضات الدائرة حول "الاتفاق الثلاثي" الذي رعته سوريا. وعندما أتى "اتفاق الطائف" بإرادة خارجية ليوقف القتال ويُدخل لبنان في مرحلة السلام، أي رفع أيدي الميليشيات عما تبقى من أشلاء الدولة، رفضته هذه القوى بادئ الأمر، لأن العودة إلى منطق الدولة كان يتناقض مع ما كانت تحققه من مكاسب وفوائد استمرت طوال سنوات الحرب.

ولأن حرب لبنان كان لها محركها الخارجي بالآيات الضغط المعروفة، فقد وافقت الميليشيات على "السلام" على مضض، فخلعت ألبستها العسكرية وانخرطت في القوى العسكرية النظامية، وكذلك في السياسة وفي اقتصاد ما بعد الحرب، وحصل بالتالي تعديل في أساليب نهب الدولة.

ومن الواضح، أن العوامل الداخلية والخارجية للأزمة اللبنانية قد تضافرت معاً لتؤدي في النهاية إلى القضاء على مقومات الدولة اللبنانية بشكلها الهش المعروف. وإن وجود دولة لبنانية ضعيفة، مكن الفلسطينيين من السيطرة على توجهات القوى اليسارية والإسلامية وجعلها تسير في فلكهم، وبالتالي في إقامة دولة لهم داخل الدولة اللبنانية. ومن جهة أخرى، كان يهيم سوريا أن تكون الدولة اللبنانية ضعيفة كي تتمكن من الإمساك بالملفين اللبناني الفلسطيني. والسيطرة على الأرض أولاً، وبعد ذلك على القرار اللبناني، وكذلك في شردمة الصف الفلسطيني، وجعل الفلسطينيين أتباعاً لها لا حلفاء، وربما هدفت سوريا عام 1970 / 1971 من وراء "تسهيل" مرور عشرات الآلاف من الفلسطينيين الفارين من الأردن عبر أراضيها إلى لبنان عقب "أيلول الأسود" إلى تعميق التناقضات الداخلية اللبنانية حول الملف الفلسطيني وبالتالي خلق حالة من الفوضى العارمة تتيح لها التدخل في هذا البلد والإمساك بالملفين المذكورين: كذلك الحال، فإن تخويف الطوائف بعضها من بعض بواسطة السلاح والتهجير والتصفية، جعل سوريا مقبولة، إلى حين، من كل فرقاء النزاع اللبنانيين كـ"سمسمار شريف" أما إسرائيل، فقد رحبت بدولة لبنانية ضعيفة لتمير مخططاتها ضد الفلسطينيين أو ضرب الوحدة الوطنية وتنفيذ مشاريع كانتونات طائفية في لبنان، ليس أقلها كانتون ماروني أو هيمنة مارونية على البلاد، كما حصل بعد اجتياحها الثاني للبنان عام 1982.

وفي هذا السياق، لم تكن الدولة العربية بريئة مما حصل على الساحة اللبنانية، وهي لم تعبأ بمسألة إضعاف الدولة اللبنانية وما قد يترتب عليه من ذبول. لقد كشف "اتفاق القاهرة" عام 1968، بضغط عربي، مصري، وسوري تحديداً، وتحول لبنان بوضوح خلال الحرب بين عامي 1975 و 1990 الى ساحة صراع عربية - عربية.

وقد أدركت واشنطن مطامع النظام السوري في لبنان أثناء حكم الرئيس حافظ الأسد، وأهداف إسرائيل التاريخية فيه، سياسة وأرضاً ومياه، فرعت التوافق السوري - الاسرائيلي على تقاسم النفوذ فيه، والهدف حماية حدود اسرائيل الشمالية، وعدم تصادم المصالح السورية والاسرائيلية، وترك سورية تمسك بلبنان وفلسطينيه على هواها. فأثبتت سورية قدرة فائقة على التوليف بين مصالحها والمصالح الأميركية، حتى عندما كانت السياسة الأميركية تتقلب تجاهها، كما حصل في "اتفاق 17 أيار 1983" و "الاتفاق الثلاثي" عام 1985. أما الاتحاد السوفياتي، فنصب همه على ألا تتوسع دائرة "كمب ديفيد" ويخسر بالتالي من إمكانية التأثير في أحداث المنطقة، معتبراً أن الفوضى في لبنان وسيطرة الفلسطينيين واليسار عليه بمثابة إسفين في مشاريع السلام الأميركية.

الواء 31 أيار 2008

قراءة تحليلية للحرب اللبنانية وتداعياتها الطائفية السياسية والتدخل الخارجي أفشلا قيام الدولة القوية والمنيعة (2)

لا تزال حرب لبنان تشكل حتى اليوم مادة للنقاش الاكاديمي. وفي الذكرى الثالثة والثلاثين لاندلاعها، أصدر الدكتور عبد الرؤوف سنو كتاباً من مجلدين يتناولان هذه المرحلة من تاريخ لبنان بمسبباتها وممهداتها وتطوراتها وخواتمها، شملت السياسة والعسكرة والاقتصاد والمجتمع والثقافة ودور المجتمع المدني. ويعطي الكتاب حيزاً لعصر الميليشيات ودورها في هدم بنية الدولة اللبنانية واقتصادها وتقويض مجتمعها وإفساد الحياة العامة، فضلاً عن التدخلات الخارجية ...

وهنا نقتطف بعض نقاط استنتاجاته العامة. هذه القراءة تطرح فرضيات عدّة منها أن التعايش الطوائفي وصل إلى طرق مسدود في عام 1975، بعدما استنفد "الميثاق الوطني" و"الصيغة" طاقتهما على الصمود في وجه المتغيرات الديموغرافية والخلافات السياسية حول المشاركة في الحكم بين الطوائف وحول قضايا الإنماء المتوازن، لا سيما الخلاف على هوية لبنان ببعدها الخارجي، التي أراد كل فريق طائفي أن يستظل بها وفق مصالحه .

إن خوف المسيحيين، وتحديداً الموارنة، من أن تتحول صناعة القرار إلى أيدي المسلمين، فيخسرون بالتالي مركزهم المهيمن في إدارة شؤون البلاد، أو أن يُطيح الصراع العربي - الإسرائيلي بحياد لبنان، إذا ما شاء رئيس جمهورية مسلم أن يركب موجة العروبة، هو ما جعلهم

يرفضون أي مس بالصيغة. وبسبب "الديموغرافيا المشاغبة"، صعوداً أو هبوطاً، أخذت بعض الطوائف تحقق ذاتها في هوية هي نقيض لهوية الطوائف الأخرى. من هنا، ارتبطت الديموغرافيا بالهوية، وكلاهما بمشروع سياسي عبّر عن هويات ورؤى سياسية وثقافات مختلفة. فتشبت المواردية بهوية سلختهم عن عروبة كانوا هم روادها عشية أفول الحكم العثماني عن "بلاد الشام"، فجعلتهم يتطلعون تارة إلى الغرب، ويتحالفون تارة أخرى مع إسرائيل أو سوريا، فيما انساق المسلمون وراء هوية جعلتهم غرباء في وطنهم لبنان، تشدّهم شعارات الوجد السورية تارة والناصرية وتحرير فلسطين من العدو الصهيوني تارة أخرى. ولهذا السبب، لم يعد للميثاق الوطني أي معنى منذ الستينات، بتحول أرض لبنان إلى ساحة للمنظمات الفلسطينية والصراعات العربية - العربية والدولية، وتطلع كل فريق طائفي نحو الخارج للاستقواء به على شريكه في الوطن، ما أفسح في المجال أمام الخارج للدخول إلى كل المسائل الخلافية في لبنان. كما فقدت "الصيغة" دورها جدواها لارتباطها بالديموغرافيا، عندما انقلبت عليها الزعامات الإسلامية لأسباب شخصية في بعض الأحيان .

ومن اللافت، أن تنعي القيادات التقليدية المسيحية والإسلامية التي "صنعت" معاً "الميثاق الوطني" عند انطلاق الرصاصة الأولى في الحرب، كل فئة لهدف في نفسها: الأولون للانتقال إلى الفيدرالية أو التقسيم، خوفاً من نظام إسلامي، سياسي وثقافي، يُفرض عليهم، والآخرين من أجل الحل محل المواردية في الإمساك بالسلطة ومفاضلها، وجعل لبنان ساحة مفتوحة للصراع العربي - الإسرائيلي تستفيد منه سوريا أولاً .

لقد أثبتت التطورات السياسية أن المسلمين كانوا في مرحلة ما قبل الحرب يعملون على تجميل "الصيغة"، لا الانقلاب عليها. لكن اندلاع الحرب، جعلهم ينقلبون عليها، ويروجون تارة لإلغاء الطائفية السياسية، وتارة أخرى لتقاسم السلطة مع المسيحيين، أو الدعوة إلى ديمقراطية الأكثرية العددية. وكان من المتوقع أن تؤدي الدعوة الأخيرة في نهاية الأمر، في ظل النظام اللبناني الطائفي السياسي وغياب ثقافة الاعتراف بالآخر وحقوقه، إلى أسلمة الدولة اللبنانية، واستنهاض مشاعر "الذميّة" عند المسيحيين، أما المواردية، فلم يكن لديهم مشروعاً واضحاً للكيان الذي ينشدون، فظهرت طروحات تدعو إلى الفيدرالية والتقسيم والعودة إلى "لبنان الصغير"، أطلت برأسها في العام الأول للحرب، باعتبار أنه لم يعد هناك مجال للتعايش مع المسلمين على أساس النظام "القديم"، أي إمساكهم بالسلطة، ورفضهم في الوقت نفسه نظاماً يقوم على حكم الأكثرية يبعث الرهبة في قلوبهم .

كانت الجغرافيا السياسية ولا تزال عبئاً على الداخل اللبناني، بعدما تحول هذا الوطن الصغير "الحاجز" إلى ساحة كبيرة لتصفية القوى الخارجية خلافاتها. وما من مرة اختلف فيها اللبنانيون على قضية داخلية، إلا وفتحت خلافاتهم المجال أمام الخارج للتدخل في ما يتنازعون عليه، أو أن يستجد بعضهم بالخارج لتحقيق مصالحه والاستقواء على من في الداخل. إن من أعطى لبنان خارطته السياسية عام 1920، أراد بلا شك أن يكون ضعيفاً وبوابة للغرب في المنطقة ففي عام 1860، نزل الجنود الفرنسيون في لبنان لحماية المواردية اثر القتال الذي اندلع بينهم وبين الدروز. وأثناء "الحرب الباردة" والخلافات الداخلية في لبنان عام 1958 استجذبت قيادات مارونية بالولايات المتحدة الأميركية، فيما استقوى المسلمون بعبد الناصر وبالوحدة المصرية - السورية التي كانت تدق على أبواب بلدهم من شرقه وأظهروا تعاطفاً. وبعد الهزيمة العربية على يد إسرائيل عام 1967، شعر الموردون أنهم أكثر ثباتاً للوقوف في وجه رياح العروبة والناصرية، فيما تحول

المسلمون إلى الاستقواء بالوجود العسكري الفلسطيني من أجل تحقيق مكاسب سياسية على حساب الموارد. فرد الموارد بالاستقواء بسوريا وإسرائيل والولايات المتحدة لتحقيق التوازن الذي أسفر عنه التحالف الفلسطيني - اليساري - الإسلامي فأدى هذا الخطأ الاستراتيجي المسيحي - الإسلامي المزدوج إلى تحكم الفلسطينيين بنصف لبنان) حتى عام 1982)، وتقاسم سوريا وإسرائيل ما تبقى من نصفه الآخر، وتحول لبنان إلى ساحة للصراعات الخارجية خلال كل سنوات الحرب .

وبسبب ضعف الدولة اللبنانية وقرارها في الداخل وتجاه الخارج، ظهرت على الساحة القوى الحزبية والميليشاوية، التي عملت، رغم تناقض ايديولوجياتها وخطاباتها السياسية والتعبوية، على تقليص سيادة الدولة على أراضيها وشعبها وتقويض مجتمعها، تخويفاً وترهيباً وترويضاً، أو استقطابه بأشكال "الزبانية" التي استحدثتها، أو اختراقه بالثقافات والقيم الجديدة الطارئة. وفي كل الأحوال، جعلت الميليشيات من أفراد المجتمع وقوداً على مذبج خلافاتها وصراعاتها، فكانت أعلى الخسائر البشرية والمادية وأغلاها تلك التي لحقت بالمجتمع اللبناني وأصوله المادية وقواه الاقتصادية. وقد ثبت أن فرضية تفكيك الدولة وتصديق مجتمعها كان قراراً مبرمجاً، سار مع انطلاق الرصاص الأولى في الحرب، فنهبت الميليشيات اللبنانية والفلسطينية بجشع" مرفأ بيروت" ومستودعاته، وتقاسمت السرقات المنطقة للأسواق التجارية والمصارف، كل من جانب حيّزه الجغرافي. ومع تطور مراحل الحرب، تحولت الدولة اللبنانية ومؤسساتها إلى أشلاء، بعدما سيطر قادة الميليشيات على مرافقها ومرافئها وقضائها واستولوا على إيراداتها، وأصبحوا في داخلها منذ عام 1984 كوزراء لحقائب خدماتية فأتاح هذا لهم الاستيلاء على المناقصات واجازات الاستيراد والاتجار بالسلع الحياتية التي كانت تدعمها الدولة، والمضاربة باليرة اللبنانية، وبالتالي إفقار الناس وإفلاس خزينة الدولة .